

Distr.: General
6 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمم العام (A/70/433).

وينصب التركيز في التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وقد كانت الحالة المالية للمنظمة سليمة عموماً. ففي نهاية عام ٢٠١٥ كانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام والمحكمتين والمخطط العام لتحديد مبابي المقرر. غير أن الربع الأخير من السنة لا يزال فترة صعبة بالنسبة لوضع النقدية في الميزانية العادية، وكان لا بد من السحب من احتياطي الميزانية العادية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان الوضع النقدي إيجابياً في مجمله بالنسبة لجميع الفئات. غير أن من المتوقع أن يتعرض وضع النقدية في الميزانية العادية لضغوط من جديد مع اقتراب نهاية هذا العام.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء تقدم مساهماتها في عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب، وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك عن المعدات المملوكة للوحدات. ومن المتوقع أن ينخفض مستوى المبالغ المستحقة للدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٦. وستتوقف الحصيلة النهائية على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكّمين.

أولا - مقدمة

- ١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة التي وردت في التقرير السابق للأمم العام (A/70/433). ويستعرض أيضا المؤشرات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠١٥، و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٢٠١٦.
- ٢ - وفي هذا التقرير، يُنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى متانة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

- ٣ - في نهاية عام ٢٠١٥، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة عما كانت عليه في نهاية السنة السابقة في جميع المجالات، باستثناء المحكّمين. وكانت الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠١٤ إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكّمين والمخطط العام لتحديد مباني المقر. غير أن الوضع النقدي للميزانية العادية لا يزال يتعرض لضغوط في الربع الأخير من العام، مما أسفر عن عجز جرت تغطيته من احتياطيّات الميزانية العادية.
- ٤ - وفي الآونة الأخيرة، وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات، باستثناء عمليات حفظ السلام مقارنة بالسنة السابقة. وكانت الزيادة في الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٦ تعزى إلى ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة المحددة في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ لتمويل النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ لعمليات حفظ السلام، وذلك بعد ثلاث سنوات من اعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٧٠).

وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لجميع المجالات، على الرغم من أنه يتوقع أن يتعرض الوضع النقدي للميزانية العادية مرة أخرى لضغوط قرب نهاية هذا العام.

٥ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، انخفض مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء انخفاضاً طفيفاً في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بالسنة السابقة، ويتوقع أن يواصل انخفاضه بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

ألف - الميزانية العادية

٦ - يكشف استعراض حالة الميزانية العادية حتى نهاية عام ٢٠١٥ عن انخفاض كبير في الأنصبة المقررة غير المسددة خلال الربع الأخير من السنة (من أكثر من بليون دولار إلى ٥٣٣ مليون دولار). وفي عام ٢٠١٦، حُدد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بحوالي ٢,٦ بليون دولار، وهو مبلغ يقل بما قدره ٢٢٢ مليون دولار عن المستوى المحدد في عام ٢٠١٥ والبالغ ٢,٨ بليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١,٤ بليون دولار، وهو مبلغ يقل بما قدره ١٦٣ مليون دولار عن مستوى المبالغ غير المسددة في السنة السابقة. وكان المبلغ المستحق حالياً محصوراً في عدد قليل من الدول الأعضاء، وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٦ إلى حد بعيد على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول الأعضاء.

٧ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٢ دولة، وهو ما يقل بدولتين عن عددها في عام ٢٠١٤. ويود الأمين العام أن يتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٤٢ التي أوفت بكامل التزاماتها المقررة في الميزانية العادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد في أسرع وقت ممكن أنصبتها المقررة بالكامل.

٨ - وفي الآونة الأخيرة، وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، سدد ما مجموعه ٧٩ دولة من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بنقصان خمس دول عن عدد الدول التي سددت أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويود الأمين العام من جديد أن يشيد بالدول الأعضاء التسع والسبعين لما تقدمه من دعم إلى أعمال المنظمة، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٩ - وتشمل الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام صندوق رأس المال المتداول، الذي أذنت به الجمعية العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وتبلغ أموال الحساب الخاص حالياً ما قدره ٢٠٠ مليون دولار.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أذنت الجمعية العامة بتحويل مبلغ ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام من أجل تمويل العجز النهائي في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف). وقد تم تحويل أولي لمبلغ ٧٣,٣ مليون دولار في منتصف عام ٢٠١٥ من الميزانية العادية كما حول مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص. وتم تمويل المبلغ المتبقي وقدره ٤٥ مليون دولار في إطار الأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٦، وحول إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٦.

١١ - وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥، حصل عجز نقدي في الميزانية العادية. وبلغ العجز ١١٣ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من المساهمات الإضافية الواردة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فإن الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يعكس عجزاً نقدياً قدره ٢١٧ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، وهو عجز تمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص.

١٢ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، زادت النقدية في الميزانية العادية إلى ٤٧١ مليون دولار، نتيجة للمساهمات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأولى من السنة. غير أنه سيستمر تعرض النقدية في الميزانية العادية لضغوط خلال عام ٢٠١٦، نظراً إلى انخفاض مستوى الاحتياطيات الحالية الناشئة عن مقررات الجمعية العامة بشأن استخدام الحساب الخاص في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة لتمويل قدر كبير من الأنشطة عن طريق سلطة الدخول في التزام (دون أنصبة مقررة) خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيعتمد الوضع النقدي النهائي في أواخر عام ٢٠١٦، إلى حد بعيد، على المبالغ التي ستسدها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

باء - عمليات حفظ السلام

١٣ - إن تغيّر الطلب على أنشطة حفظ السلام يجعل من الصعب التنبؤ بحصيلتها المالية النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع عمليات حفظ السلام لفترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتحدد الأنصبة المقررة لكل عملية منها بمعزل عن غيرها من العمليات. وحيث إن رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي يقرها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن تلك الأنصبة تحدد لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين.

١٤ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ما قدره ٩٧٦ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٥، وهو ما يعكس نقصانا قدره ٣٠٦ ملايين دولار مقارنة بالمبلغ غير المسدد بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وقدره ١,٢٨ بليون دولار. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، حددت أنصبة مقررة جديدة عند مستوى يناهز ٣,٩ بلايين دولار، وهو ما يزيد عما قدره ١,٧ بليون دولار عما كان عليه في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى الأنصبة المقررة التي حددت في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ في النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ لعمليات حفظ السلام، عقب اعتماد الجمعية العامة لجدول جديد للأنصبة المقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ٢,٤ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد عما قدره ٤٣٠ مليون دولار عن المبلغ غير المسدد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ولا تزال الأنصبة المقررة لحفظ السلام وغير المسددة محصورة بين عدد قليل من الدول الأعضاء.

١٥ - وبسبب عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيتات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، قد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سددت ٣٠ دولة عضوا جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى هذه الدول الأعضاء الـ ٣٠. وهذه الدول هي إستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك، وتوفالو، والجزر الأسود، وجزر سليمان، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكتينا، وليختنشتاين، ومصر، وموناكو، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

١٦ - وفي الآونة الأخيرة، كان هناك ٤٠ دولة عضوا سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وذلك رغم الصعوبة الشديدة لتسديد الأنصبة قبل التاريخ الفاصل المحدد عند ٣٠ نيسان/أبريل. ولذلك يود الأمين العام أن يوجه تحية خاصة إلى إثيوبيا، والأردن، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبوتان، والبوسنة والهرسك، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، وساموا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وغانا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، والكويت، وكتينا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، وموناكو، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

١٧ - ومع أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام بلغ في نهاية عام ٢٠١٥ ما قدره ٣ بلايين دولار، فقد قُسم هذا المبلغ وفقاً لقرار الجمعية العامة مواصلة العمل بحسابات منفصلة لكل عملية من عمليات حفظ السلام. فقد قضت الجمعية في قرارها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٥ مبلغاً قدره ٢,٦ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٢١٧ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغ ١٣٩ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٨ - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، وصل مجموع المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٨٢٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومن المتوقع أن ينخفض المبلغ إلى ٨١٨ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

١٩ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، وصلت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء إلى ما مجموعه ٨٢٧ مليون دولار، وذلك بواقع ٢٦١ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٨٠ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وفي ذلك التاريخ، كانت المبالغ الواجبة الدفع مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة مسدّدة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بالنسبة لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي سُدّدت المدفوعات الخاصة بها حتى تموز/يوليه ٢٠١٤. وكانت المبالغ الواجبة الدفع نظير المعدات المملوكة للوحدات مسدّدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بالنسبة لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللتين سُدّدت المدفوعات الخاصة بهما حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢٠ - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدّات بأسرع ما يمكن على ضوء الحالة النقدية. وفي هذا الصدد، تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار، وتسعى المنظمة على سبيل الأولوية إلى سداد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية على أساس المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لها. ولسداد هذه المدفوعات، تعوّل المنظمة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعييدها،

وتعول أيضا على سرعة وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

٢١ - عكس المركز المالي للمحكمتين الدوليتين في نهاية عام ٢٠١٥ ارتفاعا في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة عما كان عليه عند نهاية عام ٢٠١٤. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت هناك أنصبة مقررة غير مسددة بما قدره ٦٥ مليون دولار، مقارنة بـ ٤٠ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠١٤.

٢٢ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي كانت بحلول نهاية عام ٢٠١٥ قد سددت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ١٠٧ دول، وهو ما يقل بخمس دول عن عددها عند نهاية عام ٢٠١٤. ويود الأمين العام أن يتوجه بخالص الشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٠٧ التي سددت كامل أنصبتها المقررة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين تبلغ ٩٣ مليون دولار، وهو ما يقل بمبلغ ٣٥ مليون دولار عن مستوى المبالغ غير المسددة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان هناك ٥٢ دولة عضوا قد سددت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهو ما يقل بخمس دول عن عددها في العام السابق. وكان مركز الأرصدة النقدية المتاحة للمحكمتين موجبا من شهر إلى شهر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وفي الفترة المنقضية من عام ٢٠١٦. وسترقن المحصلة النهائية لعام ٢٠١٦ باستمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - المخطط العام لتحديد مباني المقر

٢٤ - حُدّد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتحديد مباني المقر. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان قد تمّ تحصيل القسم الأكبر من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وبقي مبلغ غير مسدد يقل عن ٠,٢ مليون دولار.

٢٥ - وعلى مر السنين، دأبت الدول الأعضاء على تقديم دعم قوي للمشروع، وهو ما يتجلى من عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للمشروع. ويود

الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ١٨٥ التي سددت كامل أنصبتها المقررة، ويحث الدول الأعضاء السبع الباقية على بذل جهود خاصة للانتهاء من سداد مدفوعاتها في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى الإقفال النهائي للحسابات.

٢٦ - والرصيد النقدي المتاح للمخطط العام لتجديد مبابي المقر هو رصيد موجب في الوقت الحالي. وقد قررت الجمعية العامة، في الجزء الأول من دورتها التاسعة والستين المستأنفة، تمويل العجز النهائي في المشروع من خلال تحويل مبلغ قدره ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام. ونفذت عمليات التحويل الأولية في عام ٢٠١٥، وتقرر استقطاع الدفعة النهائية البالغة ٤٥ مليون دولار في إطار تمويل الميزانية العادية لعام ٢٠١٦، وحول المبلغ من الصندوق العام إلى حساب المخطط العام لتجديد مبابي المقر في وقت سابق من عام ٢٠١٦. وبهذا اكتملت المبالغ المحوالة من الصندوق العام.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٧ - تعتبر الحالة المالية للمنظمة جيدة إجمالاً، حيث انخفضت مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية عند نهاية عام ٢٠١٥ عما كانت عليه عند نهاية عام ٢٠١٤. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ أقل هي الأخرى مما كانت عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢٨ - وما زال الربع الأخير من السنة يمثل فترة صعبة على صعيد الرصيد النقدي المتاح في إطار الميزانية العادية. ونتيجة لذلك، تعيّن سحب أموال من كلا الاحتياطين النقديين المتاحين في إطار الميزانية العادية، ألا وهما صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥.

٢٩ - والمركز النقدي العام موجبٌ في الوقت الحاضر في جميع الفئات، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها دول أعضاء عديدة. غير أنه من المتوقع أن تُشهد ضغوط مجدداً على صعيد حالة الميزانية العادية مع اقتراب نهاية العام. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية عن كثب وتوحيّ الحصافة في الإدارة المالية للموارد. ولا يكفي الرصيد الحالي لكلا الاحتياطين (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) إلا لتغطية ستة أسابيع من العمليات الممولة من الميزانية العادية. وبالتالي، ربما يكون من الحكمة استعراض مدى كفاية مستوى كل من الاحتياطين على ضوء أنماط سداد الدول الأعضاء وارتفاع مستوى سلطة الدخول في الالتزامات المستخدمة لتمويل عمليات الميزانية العادية.

٣٠ - وثمة تزايد في عدد الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام في مواعيدها، وتبذل الأمانة العامة قصارى جهدها للإسراع بتسديد المستحقات غير المسددة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومعدات. ويُتوقع انخفاض المبالغ المستحقة غير المسددة للدول الأعضاء إلى ٨١٨ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠١٦.

٣١ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣٥ التالية التي سددت جميع أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٤ أيار/مايو ٢٠١٦: أستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وساموا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، وموناكو، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان. وقد وردت مدفوعات بعد ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ من الدانمرك وميكرونيزيا، ليصل مجموع البلدان في وقت كتابة هذا التقرير إلى ٣٧.

٣٢ - وكما هو الحال دائما، تتوقف الصحة المالية للأمم المتحدة على مدى وفاء دولها الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي مواعيدها المقررة.